

Distr.  
LIMITED

E/AC.51/1998/L.9/Add.1  
27 August 1998  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق  
الدورة الثامنة والثلاثون  
١٧ - ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٨ (الجزء الثاني)

### مشروع تقرير

#### إضافة

المقرر: السيد توماس شليزنغير (النمسا)

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي  
للأمم المتحدة

مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة  
السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (البند ٣ ج))

١ - نظرت اللجنة، في الجلستين ٢٦ و ٢٧ المعقودتين يومي ١٩ و ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٨، في تقرير الأمين العام عن مخطط الميزانية البرنامجية المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (A/53/220).

٢ - وقدم ممثل الأمين العام تقرير الأمين العام، ورد شفويا، ثم كتابيا، على الأسئلة التي وجهت أثناء نظر اللجنة في التقرير.

#### المناقشة

٣ - علقت الوفود أهمية كبيرة على تقرير الأمين العام. ولاحظت اللجنة أن التقرير مقدم وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢١٤/٤١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦. وأعرب عن رأي مفاده أن المحتويات الموضوعية للتقرير لا تتماشى مع ذلك القرار. وذكر أن التقرير الأولي يتضمن عناصر جديدة يتعين إدراجها في الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، من قبيل الوفورات المتوقعة البالغ قدرها ٢٠ مليون دولار وموارد حساب التنمية البالغ قدرها ١٣,١ مليون دولار. وأكد أعضاء اللجنة مجددا على الالتزام بذلك القرار.

ورئي أن المخطط أداة مفيدة تستهدف التوجيه في اتخاذ القرار المتعلق بالحجم الإجمالي لموارد فترة الميزانية القادمة. ورأى البعض أن المخطط هو تقدير أولي للموارد اللازمة لبرنامج الأنشطة خلال فترة السنتين.

٤ - ووجهت أسئلة عن الحجم الإجمالي للموارد المقترحة البالغ ٤٦٨,٥ مليون دولار. ولوحظ أنه قدر مبلغ ٢٠ مليون دولار للولايات الجديدة المتعلقة بعقد مؤتمرات هامة ودورات استثنائية خلال فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، بما في ذلك الأعمال التحضيرية لجمعية الذكرى الألفية، وتنفيذ مقررات دورة الجمعية العامة الاستثنائية المخصصة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، وتعزيز البرامج كبرنامج مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. ولاحظ البعض أن التكاليف غير المتكررة في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ البالغة ١,٩ مليون دولار والاعتمادات البالغة ٦١,٩ مليون دولار المرصودة في الفترة ذاتها للبعثات السياسية الخاصة استبعدت من التقدير الأولي. ولاحظ البعض أيضا أنه ينبغي وفقا لقرار الجمعية العامة ٤١/٢١٣ عدم إدراج اعتمادات البعثات السياسية الخاصة في التقرير الأولي الوارد في مخطط الميزانية.

٥ - وأعرب عن القلق إزاء الانخفاض المتواصل في الميزانية خلال فترات السنتين الماضية المتعاقبة. وأعرب عن القلق والشك فيما إذا كانت التقديرات الإرشادية للموارد، المبينة في المخطط، كافية لتمكين المنظمة من أداء مهامها بفعالية وكفاءة، كميا ونوعيا، دون تخفيضات إضافية في الأنشطة المأذون بها، وأعرب عن القلق من أن التخفيض التدريجي لحجم الموارد في الميزانية البرنامجية أدى إلى زيادة اللجوء إلى التمويل من خارج الميزانية وإلى ميزانيات حفظ السلام لتنفيذ أنشطة ينبغي أن تمويل عادة من الميزانية العادية. وأكد في هذا الصدد على ضرورة توفير الموارد اللازمة لتنفيذ جميع البرامج والأنشطة المأذون بها، ولوحظ بقلق النمو السلبي الوارد في المخطط وأشار إلى ضرورة تنفيذ جميع الولايات التي وافقت عليها الدول.

٦ - ورأى البعض أيضا أن مخطط الميزانية البرنامجية المقترح إنما يعبر عن جهود الإصلاح الجارية التي يبذلها الأمين العام لتيسير وتحسين أداء الأمانة العامة. وأعرب في هذا الصدد عن تأييد الجهود التي يبذلها الأمين العام في الإصلاح الإداري والإصلاح المتعلق بالميزانية بغية زيادة الكفاءة والفعالية. وأكدت بعض الآراء على ضرورة الحفاظ على الشفافية والمساءلة في عملية إعداد الميزانية وتنفيذها وأعرب عن القلق في الوقت نفسه إزاء الأساس المستند إليه في الوفورات المقترح أن تصل إلى ٢٠ مليون دولار وفقا لما جاء في تقرير الأمين العام. وأشار إلى أن الإصلاح لا ينبغي أن يعني بالضرورة تقليص الميزانية بل ينبغي أن يسفر عن تعزيز دور المنظمة لتمكينها من مواجهة تحدياتها. ورئي أنه يجب تحقيق وفر حقيقي بخفض التكاليف مع الاستمرار في تحقيق نفس النتائج البرنامجية أو الإرتقاء بها، وأكد على وجوب عدم تأثير الوفورات المسقطه بمبلغ ٢٠ مليون دولار تأثيرا سلبيا على تنفيذ البرامج. وأشار إلى أن الكفاءة لا تعني "الرخص"، وأعرب عن القلق أيضا إزاء توقع تحقيق وفورات أخرى مرتقبة في المجالات غير البرنامجية لنقلها إلى حساب التنمية البالغ حجمه ١٣,١ مليون دولار، وهو نفس الحجم الراهن للأموال المعتمدة في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

٧ - وطلب من الأمانة العامة أن تعطي مبررات مفصلة للزيادات أو التخفيضات المقترحة في التقديرات الإرشادية لأجزاء الميزانية الثلاثة عشر، بما في ذلك جميع الولايات التشريعية التي اقترحت زيادات أو تخفيضات بشأنها في مخطط الميزانية. وقيل إن هذا أمر ضروري لأن مرفق التقرير يتضمن اقتراحات دقيقة جدا ومحددة.

٨ - وأشير إلى أن الجمعية العامة أنشأت في قرارها ٢٢٠/٥٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ بابا جديدا في الميزانية العادية مخصصا لحساب التنمية هو الباب ٣٤. ورئي أنه ينبغي بالتالي أن يخضع هذا الباب للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة. وطلب إلى الأمانة العامة أن توضح الأساس الذي استندت إليه في حساب الرقم البالغ ١٣,١ مليون دولار لفترة السنتين القادمة، لأنه ما زال يتعين على الجمعية العامة اتخاذ قرار نهائي بشأن استخدام حساب التنمية خلال فترة السنتين. وأشير إلى أنه كان ينبغي للجنة وللهيئات الحكومية الدولية المعنية، أي اللجنتين الثانية والخامسة التابعتين للجمعية العامة، أن تنظر في التقارير التي طلبتها الجمعية العامة في قرارها ٢٣٥/٥٢ المؤرخ ٢٦ حزيران/ يونيه ١٩٩٨ بشأن استخدام الأموال المتاحة. ورئي أنه ينبغي أن تتبع في فترة السنتين القادمة إجراءات عادية فيما يتعلق بالميزانية، بعد أن تبت الجمعية العامة في جدوى حساب التنمية.

٩ - وفي حين قدمت الأمانة العامة ردودا، أعرب عن آراء مفادها أنه يلزم تقديم المزيد من التفاصيل بشأن بعض المسائل.

١٠ - ورئي أنه ينبغي أن تبذل الأمانة العامة كل ما في وسعها لتناول مسألة مراعاة الفوارق بين الجنسين في عملية الميزانية.

١١ - وأشير إلى أن الأولويات الموصى بها في التقرير تمثل الأولويات التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢١٩/٥١ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦. وأعرب عن وجوب إيلاء اهتمام خاص لتخصيص موارد إضافية للمجالات ذات الأولوية المتصلة بالحالة الحرجة السائدة في أفريقيا وبالشؤون الإنسانية. ورئي أيضا أن تخصيص الموارد المبين في التقدير الإرشادي الأولي ينبغي أن يتمشى مع الأولويات التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢١٩/٥١. وفي هذا الصدد، لوحظ بقلق أن الزيادة الكبيرة، من حيث النسبة المئوية، في التقدير الأولي المقترح خصصت لمكتب خدمات المراقبة الداخلية الذي لا يعد مجالا من المجالات ذات الأولوية التي وافقت عليها الجمعية العامة.

١٢ - ورأي البعض أنه كان ينبغي لمخطط الميزانية أن يشتمل على تسويات للتضخم والعملية. ورئي أيضا وجوب الاستمرار في تناول مسألة التسويات المتعلقة بالتضخم وتقلبات العملة وفقا للممارسة الجارية، وفقا لما ينص عليه المرفق الأول لقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١. وأشار البعض أيضا إلى أنه سيجري، وفقا للممارسة المرعية المستندة إلى قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١، إعادة تقدير تكاليف المخطط، ما أن تستعرض

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بارامترات تقدير التكاليف الواردة في تقرير الأداء الأول لفترة السنتين الحالية وتقدمها للجنة الخامسة.

١٣ - وفيما يتعلق بمسألة البعثات السياسية الخاصة ذات الطابع المتكرر، سلك بوجه عام بأن الترتيبات الراهنة للميزنة ليست مرضية، إذ يلزم إعداد تقديرات للموارد بعد اعتماد مخطط الميزانية، مما يقوض الغرض الأساسي من عملية المخطط. وينبغي أن تكون المسألة موضوع تحليل وأن يواصل النظر فيها.

١٤ - رأى البعض أنه ينبغي إدراج اعتماد لتمويل البعثات السياسية الخاصة تمثيلاً مع قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١. وردا على الاستفسارات، أفيدت اللجنة بأن المبلغ الكامل لتغطية احتياجات هذه البعثات يقدر بـ ١٢٠ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وفي هذا الصدد، أشير إلى الاقتراح السابق للأمين العام (انظر الفقرة ٦ من الوثيقة A/C.5/51/57). ووفقاً لذلك الاقتراح، يمكن إدراج هذه البعثات السياسية الخاصة كاعتماد لبند واحد في مخطط الميزانية. وسيتم رصد ذلك الاعتماد عندئذ، ولكن استخدامه سيكون مرهوناً بولايات تشريعية محددة وبموافقة الجمعية العامة حسب ولدى موافقتها على هذه الولايات أو تجديدها لها. ولاحظت اللجنة أيضاً أنه رغم اتفاق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية مع الأمين العام، فإن الجمعية لم تتخذ أي إجراءات.

١٥ - وأعرب عن رأي مفاده أن المستوى المقترح لمخطط الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، وهو ٤٦٨,٥ مليون دولار، ينبغي، بعد إعادة تقدير تكاليف البعثات السياسية الخاصة ورصد اعتماداتها، ألا يتجاوز الاعتمادات الأولية لفترة السنتين الحالية، وهي ٥٣٢ مليون دولار، وأن المرونة غير جائزة في هذه المسألة. وذهبت بعض الآراء أيضاً إلى أن التقدير الأولي الوارد في مخطط الميزانية لا يمثل حداً أقصى لإعداد الأمين العام للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

١٦ - ورئي أنه لما كان مخطط الميزانية يمثل العملية التي نص عليها قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ وتقوم على أساس التمويل الكامل للميزانية بمجرد الموافقة عليها واعتماد مبالغها، فإن سداد الاشتراكات المقررة يشكل بالتالي جزءاً لا يتجزأ من عملية الميزانية.

#### الاستنتاجات والتوصيات

١٧ - درست اللجنة المخطط، مستعملة كإطار الجوانب الأربعة الواردة في الفقرة ١ من تقرير الأمين العام، وفقاً للمرفق الأول لقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١:

(أ) تقدير أولي للموارد اللازمة لإنجاز برنامج الأنشطة المقترح خلال فترة السنتين؛

(ب) الأولويات التي تعكس اتجاهات عامة ذات طابع قطاعي عريض؛

(ج) النمو الحقيقي، سواء كان إيجابيا أم سلبيا، بالمقارنة بالميزانية السابقة؛

(د) حجم صندوق الطوارئ معبرا عنه بنسبة مئوية من المقدار الإجمالي للموارد.

١٨ - وأحاطت اللجنة علما بمخطط الميزانية البرنامجية المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (A/53/320) وأوصت بأن تولي الجمعية العامة مزيدا من الاعتبار لجميع الجوانب الواردة في مخطط الميزانية البرنامجية المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، مع مراعاة آراء الدول الواردة أعلاه في الجزء المتعلق بالمناقشة من هذا الفرع ومع مراعاتها ما يلي:

(أ) أن يكون التقدير الأولي كافيا لتنفيذ جميع البرامج والأنشطة المأذون بها تنفيذا كاملا؛

(ب) أن يكون حجم صندوق الطوارئ ٠,٧٥ في المائة من مخطط الميزانية؛

(ج) أن تكون الأولويات هي تلك التي اقترحها الأمين العام ووافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢١٩/٥١؛

(د) أن يمعن النظر على سبيل الأولوية في التخصيص الإرشادي الأولي للموارد، وفي مخصصات الوفورات المتوقعة، ومخصصات حساب التنمية؛

(هـ) أن تنظر الجمعية العامة على سبيل الأولوية في ترتيبات تمويل البعثات السياسية الخاصة ومعالجة تقلبات العملة والتضخم، في ضوء جملة أمور منها تقرير الأمين العام (A/C.5/51/57) وتوصيات اللجنة الاستشارية.

-----